



قرار رقم (٦١٩) لسنة ٢٠٢٣  
بتاريخ ١٠/١٩/٢٠٢٣  
بشأن تعديل المادتين رقمي (٢٢،٧) من النظام الأساسي  
لشركة أورينت للتأمين التكافلي - مصر

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية، وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية، وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية، وعلى قرار الهيئة رقم (٢٧٤) لسنة ٢٠٠٩ بتسجيل الشركة بسجل شركات التأمين وإعادة التأمين تحت رقم (٣٠)، وعلى الطلب المقدم من الشركة بشأن تعديل المادتين رقمي (٢٢،٧) من النظام الأساسي والنشر بالوقائع المصرية، وعلى مذكرة الإدارة المركزية لتأسيس وترخيص الشركات المعدة في هذا الشأن.

قرار

المادة (١) : يستبدل بنصي المادتين رقمي (٢٢،٧) من النظام الأساسي لشركة أورينت للتأمين التكافلي - مصر ش.م.م النصين التاليين :-

مادة (٧):

اكتتب المؤسسون في كامل رأس المال المصدر البالغ عددها خمسة وعشرون مليون سهم قيمتها مئتان وخمسون مليون جنية مصري لا غير على النحو التالي:

النسبة %	قيمة الأسهم بالجنية المصري	عدد الأسهم	الجنسية	الاسم
٧٩,٩٩٩%	١٩٩,٩٩٩,٩٩٠	١٩,٩٩٩,٩٩٩	اعتباري - امارتيه	شركة أورينت للتأمين مساهمة عامة
٢٠%	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	اعتباري - مصري	مصرف أبو ظبي الإسلامي
٠,٠٠١%	١٠	١	طبيعي - مصري	محمد مصطفى محمد عبد الرسول
١٠٠%	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠		الإجمالي

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين ٢٠,٠٠١% والامارات ٧٩,٩٩٩% وتم سداد نسبة ١٠٠% من رأسمال الشركة المصدر بموجب التأشير بالسجل التجاري.



مادة (٢٢) :

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل وثلاثة عشر عضواً على الأكثر بما فيهم رئيس مجلس الإدارة ويشترط ان يضم مجلس إدارة الشركة عضوين من ذوي الخبرة في مجال التأمين على ان يكون أحدهما القائم بالإدارة التنفيذية ومدة صلاحية مجلس إدارة الشركة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بموافقة الجمعية العامة ويتم اختيار الأعضاء وتحديد من يتفرغ للإدارة منهم وما يتقاضاه أعضاء المجلس من مكافآت وبدل حضور الجلسات وما يتقاضاه الأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة.

**المادة (٢) :** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره وعلى الإدارات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح